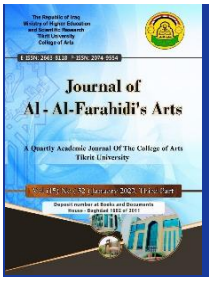

Tikrit University | جامعة تكريت

مجلة آداب الفراهيدي

Journal of Al-Farahidi's Arts

The Abstaining Structures of Ibn Jinni (D: 392 AH) in his Book Luminous in Al-Arabic

التراكيب الممتنعة عند ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ) في كتابه اللمع في العربية

Asst. Prof. Dr. Mahmood Khalaf Hamad

Department of Arabic Language, College of Arts, University of Anbar
Al-Anbar, Iraq

أ. م. د. محمود خلف حمد

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الأنبار
الأنبار، العراق

SUBMISSION التقديم	ACCEPTED القبول	E-PUBLISHED النشر الإلكتروني
03/04/2023	15/05/2023	30/08/2023

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 8118-2663 https://doi.org/10.25130/jaa.15.54.3.2 Vol (15) No (54) June (2023) P (14-28)

ABSTRACT

This research deals with the study of (The Abstaining Structures of ibn Jinni in his Book Luminous in Al-Arabic). Hearing, and the grammatical rules that scholars showed before, and the scholars' opinions and sayings in the grammatical chapters.

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة (التراكيب الممتنعة عند ابن جني في كتابه اللمع في العربية)، وقد قسّم البحث على مباحث ثلاثة التراكيب الممتنعة في المرفوعات، والتراكيب الممتنعة في المنصوبات والتراكيب الممتنعة في مقدمات الكلام والتوابع، وقد اعتمد ابن جني في منعه لبعض التراكيب اللغوية على القياس والسماع وعلى القواعد النحوية التي أُرها العلماء من قبل وعلى آراء العلماء وأقوالهم في الأبواب النحوية

KEYWORDS

Luminous, Abstaining Structures, Ibn Jinni, Speech, Linguistic Structures, Grammatical Chapters, Dependencies

الكلمات المفتاحية

اللمع، التراكيب الممتنعة، ابن جني، الكلام، التراكيب اللغوية، الأبواب النحوية، التوابع

Copyright and License: *This is an Open-Access Article distributed under* ***A Creative Commons Attribution 4.0 License****, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.*

المقدمة:

الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد:

شكّلت كتب النحو القديمة مرجعاً مهماً في الدراسات النحوية الحديثة، وابن جني من علماء النحو الذين كان لهم دور بارز في حفظ وعاء هذه اللغة وصيانتها. على ذلك انتقيت كتابه (اللمع في العربية) أساساً في هذا البحث وانما اخترته لما فيه من قواعد أساسية شملها الكتاب بين ثنايا صفحاته. فقد جعل منهجه في هذا الكتاب مميزاً بمنعه تراكيب لا يصحُّ مجيؤها على ما ذكره. وقد جعلتُ هذه التراكيب محوراً يقوم عليها البحث. وبعد ما جمعته من تراكيب فيما منعه ابن جني قسمت البحث على ثلاثة مباحث: المبحث الاول منه التراكيب الممتنعة في المرفوعات، والمبحث الثاني التراكيب الممتنعة في المنصوبات، أما المبحث الثالث ضمنته ما جاء من مسائل متفرقه في مقدمات الكلام والتوابع، أما المجرورات فلم أجد تراكيب مجرورة منع ورودها ابن جني، والمباحث الثلاثة جعلتها على منهج واحد ؛ إذ جعلت كل مبحث على مسائل متعددة فكل تركيب أفردته في مسألة خاصة به، وفي كل مسألة ذكرت أول القول ما منعه ابن جني في كتابه ثم أبين سبب المنع مع الاستشهاد بقول علماء النحو وآرائهم، مع تفسيرٍ لأقوالهم مما ألهمني الله إياه من قول ورأي فإن أصبت فمن الله وإنْ أخطأت فمني وحسبي أني بذلت الجهد والطاقة، والله من وراء القصد.

مدخل:

التركيب مصدر الفعل ركّب، جاء في الصحاح: "وركّبه تركيباً وضع بعضَهُ على بعضٍ فتركّبَ وَتَراكَبَ" [١]، فالتركيب بهذا المعنى ضم شيء إلى شيء للحصول على شيء جديد، وهو في الاصطلاح: "ما ضمت فيه كلمة إلى أخرى لا على طريق سرد الإعداد، مثل قولك: قلم، قرطاس، كتاب ... وهو أربعة أقسام: إسنادي ... وإضافي ... وتوصيفي ... ومزجي ..." [٢]، وميدان دراسة التركيب هو علم النحو، إذ إنّ النحو هو " علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما" [٣] أو بعبارة السكاكي (٦٢٦ هـ): "هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم" [٤]، وهنا يظهر لنا مصطلحان اختلفت وجهات نظر العلماء إليهما وهما مصطلح الجملة ومصطلح الكلام، فسيبويه يستعمل مصطلح الكلام للتعبير عن التراكيب والجمل التي تتكون عنده من مسند ومسند إليه وتؤدي معنًى يحسن السكوت عليه [٥]، مع التأكيد على أنّ عدم استعمال المصطلح لا يعني انعدام مفهومه، والمبرد يستعملهما مترادفين من دون تفريق بينهما [٦]، وبعد المبرد ظهر اتجاهان في تحديد مصطلحي الكلام والجملة، الأول منهما يرى أن دلالة المصطلحين واحدة، ويمثله ابن السراج [٧] والفارسي [٨]، والاتجاه الآخر يمثل رأي الجمهور، فيفرقون بين الجملة والكلام، ولا يرون الترادف بينهما، إذ يرى الرضي أنّ الفرق بين الكلام والجملة هو أنّ الجملة ما تتضمن الإسناد الأصلي وكان هذا الإسناد مقصوداً لذاته، لهذا يعدّ كلّ كلام جملة ولا عكس [٩]، والضابط في التفريق بينهما شرط الإفادة في الكلام، والجملة لا تُشترط الإفادة فيها [١٠].

وقد مثّل التركيب الداخلي للجملة العربية معياراً لتقسيم الجملة العربية، فالجملة العربية على قسمين اسمية تتكون من الاسم المبتدأ والمبني عليه [١١]، والفعلية تتألف من الفعل والفاعل، وإذا كان الفعل متعدياً تعدى إلى المفعول [١٢]، وهذين التقسيمين مع الاختلافات في موقع الكلمة ضمن الجملة شكّل نظاماً عاماً للتركيب اللغوي، ومن ثم فإنّ أي خروج على هذا الترتيب يعدُّ خرقاً لهذا المعيار تصدى له النحاة بالمنع ما لم يكن هذا الخرق له وجه من سماع أو قياس، وفي بحثي هذا سأتناول ما منعه ابن جني في كتابه اللمع لأنماط معينة من التراكيب النحوية.

المبحث الأول: التراكيب الممتنعة في المرفوعات:

١. مسألة وقوع الخبر جملة مع خلوه من الرابط:

قال ابن جني: "وَلَو قلت: زيدٌ قَامَ عَمْرو لم يجز، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْجُمْلَة ضمير يعود على الْمُبْتَدَأ، فَإِن قلت إِلَيْهِ أَو مَعَه أَو نَحْو ذَلِك صحت الْمَسْأَلَة لأجل الْهَاء العائدة" [١٣].

قد يقع الخبر جملة فعلية، وجاء الخبر جملة فعليه وهي (قامَ عمرو)، وقد خلا الخبر من عائد يعود على المبتدأ، إذ إنّ الخبر هو المبتدأ في المعنى، قال المبرد: "وَاعْلَم أَن خبر الْمُبْتَدَأ لَا يكون إِلَّا شَيْئا هُوَ الِابْتِدَاء فِي الْمَعْنى نَحْو زيد أَخُوك وَزيد قَائِم، فَالْخَبَر هُوَ الِابْتِدَاء فِي الْمَعْنى أَو يكون الْخَبَر غير الأول فَيكون لَهُ فِيهِ ذكر فَإِن لم يكن على أحد هذَيْن الْوَجْهَيْنِ فَهُوَ محَال، وَنَظِير ذَلِك زيد يذهب غُلَامه وَزيد أَبوهُ قَائِم وَزيد قَامَ عَمْرو إِلَيْهِ وَلَو قلت زيد قَامَ عَمْرو لم يجز لِأَنَّك ذكرت اسْمًا وَلم تخبر عَنهُ بِشَيْء وَإِنَّمَا خبرت عَن غَيره"[١٤]. قال ابن مالك في ألفيته:

ومُفْرَداً يَأْتِي ويَأْتِي جُمْلَهْ حاويةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ [١٥]

وقال ابن عقيل في شـــرحه لبيت الألفية: "فأما الجملة فإمّا أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا، فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ وهذا معنى قوله حاوية معنى الذي ســيقت له" [١٦] ف (زيد) في قولنا (زيد قام) "مرتفع بالابتداء و(قام) في موضع خبره وفيه ذكر مرتفع بأنه فاعل. وهذا الذكر يعود إلى المبتدأ الذي هو زيد ولولا هذا الذكر لم يصح أن تكون الجملة خبراً عن هذا المبتدأ (الذي هو زيد) ألا ترى أنه لو قال: زيد قام عمرو لم يجز فإنما كان (قام) خبراً عنه من أجل الذكر العائد منها إلى المبتدأ. وموضع قام مع الذكر الذي فيه رفع لوقوعه موقع خبر المبتدأ" [١٧] فلو خلا الفعل من الضـــمير لم تدل الجملة على انها خبرٌ للمبتدأ لانفصـــالها عنها لفقدان الرابط وهو الضـــمير. ومن أجاز أنْ يكون الخبر جملة مع خلوها من الضـــمير فأنه يكون على تقدير الضـــمير، ويرى ابن يعيش: أنّ الراجع قد يكون معلومًا فيُســـتغنى عند ذلك عن ذكره بمعنى أن الراجع إلى المبتدأ إذا كان الخبرُ جملةً؛ فإنّه يجوز أن يحذف، مع شـــدة الحاجة إليه، وذلك إذا كان موضـــعُ المضـــمر معلومًا غير ملتبس بغيره [١٨] مثل قولهم: (السمنُ منوان بدرهم) ففي هذا الكلام ضمير محذوف يرجع إلى المبتدأ؛ والتقدير في الكلام: السمن منوان منه بدرهم وإنما حذف من الكلام تخفيفًا للعلم به [١٩].

٢. مسألة مجيء ظرف الزمان خبراً للجثة:

قال ابن جني: "وَلَو قلت: زيد يومَ الْجُمُعَة أَو نَحْو ذَلِك لم يجز؛ لأن ظروف الزَّمَان لَا تكون أَخْبَارًا عَن الجثث لِأَنَّهُ لَا فَائِدَة فِي ذَلِك" [٢٠].

الخبر هو الجزء الذي تحصـــل به الفائدة مع المبتدأ [٢١] وإذا لم يؤدِّ إلى فائدة الإخبار عن المبتدأ فهو غير جائز ولا يدخل في ضـــمن الكلام في عرف النحاة؛ لذلك مُنع ظرف الزمان (يوم الجمعة) أن يكون خبراً وعلل ابن الوراق امتناع ذلك لِأَن الْغَرَض فِي الْخَبَر تحقيق الإِفَادَة للْمُخَاطب، فَلَا يجوز أَن يجهله، فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْخَبَر يُعلمهُ الْمُخَاطب، لم تحصـــل الفائدة به [٢٢]؛ وأغلب النحاة علّلوا ذلك بعدم الفائدة، ولم يذكروا الســـر وراءه "وســـرُّهُ أن الزمان لما كان أحداثاً تحدث عن حركة الفلك، وكان البشـــر يحتاجون إلى تقييد إحداثهم وتأريخها بأحداث تقارنها معلومة عند المخاطب .... ولما كانت هذه الحوادث التي هي أجزاء الزمان معلومة عند جميع المخاطبين، جعلوها تأريخاً وتقييداً لأفعالهم وحياتهم ...، ولو أمكن أن تقيد وتؤرخ بما يقارن الفعل من الحوادث التي هي غير الزمان استغنيت عن الزمان، نقول: قمت عند خروج الأمير، وخرجت عند قدوم الحاج، أو: مع قدوم الحاج، لكان ذلك أيضا توقيتاً وتأريخاً. ولكن الذي هو معلوم عند جميع المخاطبين إنما هي أجزاء الزمان كالشهر والسنة واليوم وما دون ذلك، وإذا كان الأمر كذلك فلا معنى لقولك: (زيد اليوم) و(الغلام غدا) لأن الجثث ليست بأحداث فيحتاج إلى تقييدها بما يقارنها وتأريخها بما يحدث معها" [٢٣]، ولذلك أجازوا الاخبار بظرف المكان نحو قولنا: (زيدٌ في الدار) لاحتمال اشتراك الجثث في مكان واحد، ولا تشترك في الزمان الواحد. أما إذا حصلت الفائدة

من الاخبار بظرف الزمان فجاز الأمر، ولذلك يرى ابن الخباز أنّه يجوز أن تقول إذا كان زيد غائباً: زيدٌ يوم الجمعة، تريد قدوم زيد يوم الجمعة [٢٤].

٣. مسألة مجيء اسم كان نكرة:

قال ابن جني: "فَإِذا اجْتمع فِي الْكَلَام معرفَة ونكرة جعلت اسْم كَانَ معرفَة وخبرها نكرَة، تَقول: كَانَ عَمْرو كَرِيمًا وَلَا يجوز كَانَ كريمٌ عمرا" [٢٥].

القياس في المبتدأ أنْ يكون معرفةً، لذلك مُنع (كان كريمٌ عمرا)، قال سيبويه: "واعلم أنه إذا وقع في هذا البابِ نكرةٌ ومعرفةٌ فالذي تَشْغَلُ به كان المعرفةُ، لأنه حد الكلام، لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجل زيداً لأنهما شيئان مختلفانِ، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت عبد الله منطلق. تبتدئ بالأعرف ثم تَذكر الخبرَ، وذلك قولك: كان زيدٌ حليماً، وكان حليماً زيدٌ، لا عليك أقدمت أم أخَّرتَ، إلا أنه على ما وصفتُ لك في قولك: ضربَ زيداً عبدُ الله. فإذا قلت: كان زيدٌ فقد ابتدأتَ بما هو معروف عنده مثلَه عندك فإنَّما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليما فقد أعلمتَه مثلَ ما علمتَ. فإذا قلتَ كان حليماً فإنَّما ينتِظُر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإنْ كان مؤخَّراً في اللفظ. فإنْ قلتَ: كان حليم أو رجلٌ فقد بدأْتَ بنكرةٍ، ولا يستقيم أن تُخبِرَ المخاطَبَ عن المنكور، وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المخاطَبُ منزلتَك في المعرفة" [٢٦]، فكما مُنع وقوع المبتدأ نكرة مُنع وقوع اسم كان نكرة. وجوز سيبويه ذلك في الشعر وفي ضعْفٍ من الكلام. والذي حَمَلَهم على ذلك أنه فِعْلٌ بمنزلة ضَرَبَ، وأنّه قد يُعلَم إذا ذكرتَ زيداً وجعلته خبرًا أنّه صاحبُ الصَّفة على ضعفٍ من الكلام [٢٧] وقد جاء في الشعر للضرورة وذلك قول القطامي [٢٨]:

قِفي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُباعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعا

فـ(موقف): اسم كان وهو نكرة، و(الوداعا): خبر كان وهو معرفة، والاصل أنْ يقولَ لا يكُ الوداع منك موقفاً [٢٩].

ويأتي اسم كان نكرة إذا قصد الإخبار عن النكرة بالنكرة، وشرط ذلك إذا كان فيه فائدة. وهو يقع في الكلام المنفي، ولا يقع في الإيجاب [٣٠]، مثل قولنا: (ما كان رجل قائماً مقامك)، "وصلح هذا هنا لأنَّ قولنا: (رجل) في موضع الجماعة، إذا جعلوا رجلاً رجلاً، يوضح هذا قولنا: ما كان رجلانِ أفضل منهما، والمعول في هذا الباب وغيره على الفائدة كما كان في المبتدأ والخبر؛ فما كانت فيه فائدة فهو جائز" [٣١].

٤. مسألة اتصال الضمائر و انفصالها:

قال ابن جني: "وإذا قدرتَ على الضَّمِير الْمُتَّصِل لم تأت بالمنفصل تَقول: قُمْت وَلَا تَقول: قَامَ أَنا لِأَنَّك تقدر على التَّاء وَتقول رَأَيْتُك" [٣٢].

إذا أمكن مجيء الضمير متصلاً لم يجز مجيء الضمير منفصلاً، إذ يرى المبرد: أَنَّ كلّ مَوضِع تقدر فِيهِ على الإتيان بالضمير متَّصلاً فالضمير المنفصل لَا يَقع فِيهِ، تَقول: (قُمْت) وَلَا يصلح (قَامَ أَنا) وَكَذَلِكَ تقول: (ضربتك) وَلَا يصلح (ضربت إيّاك) فإن كَانَ مَوضِع لَا يَقع فِيهِ الضمير المتَّصل وَقع فِيهِ الضمير الْمُنْفَصِل [٣٣]، فلكلٍّ من الضمائر المتصلة والمنفصلة موضعه الذي يكون فيه، فالضمائر المنفصلة لا يصحّ وقوعها محل الضمائر المتصلة، فإذا كان بالإمكان الاتيان بالضمير متصلاً لا يصح أنْ نأتي بالضمير منفصلاً "وجملة الأمر أنْ المواضع ثلاثة: موضع لا يصلح فيه إلّا المنفصل كقولك: (إنّ الكريم أنت)، فلا تقول: (إنّ الكريم تَ) ؛لأنّه لم يتصل برافعه، وموضع لا يصلح فيه إلّا المتصل كقولك:(مررت بك)، و(رأيتك)، لا تقول: (رأيت إياك)، لأن الكاف أخصر، وهي إلى جانب العامل، وموضع يصلح فيه المتصل والمنفصل، كقولك: (عجبت من ضربك)، (ومن ضربي إياك)" [٣٤].

وقد جاء الضمير منفصلا وحقه الاتصال كقول الفرزدق [٣٥]:

بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ [٣٦]

إذ جاء بالضمير منفصلاً وهو قوله: (ضمنت إياهم) والصحيح أنْ يقول: (ضمنتهم). أما ما صلح أنْ يكون الضمير متصلاً ومنفصلاً ففيه خلاف والمنفصل أولى كما يرى سيبويه [٣٧].

٥. مسألة دخول لام الابتداء على خبر الأحرف المشبهة بالفعل:

قال ابن جني: "وَتدْخل اللَّام الْمَفْتُوحَة فِي خبر إِنّ الْمَكْسُورَة دون سَائِر أخواتها زَائِدَة مُؤَكدَة تَقول: إِنّ زيدا لقائم وَلَو قلت: لَيْت زيدا لقائم أَو نَحْو ذَلِك لم يجز" [٣٨].

هذه اللام مؤكدة للجملة [٣٩] نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾ [٤٠] وهي في أصلها لام ابتداء ولكنهم لم يجعلوها في بداية الجملة كراهية اجتماع مؤكدين [٤١] وسميت بالمزحلقة؛ لأنّها زُحلقت عن بداية الجملة إلى آخر جزء منها. وهذه اللام مختصّة اللحاق بـ(إنّ) لا بغيرها من الحروف المذكورة؛ فلا تدخل في خبر (أنّ) المفتوحة، فلا تقول: أعجبني أنّ زيدًا لقائم. وما جاء من ذلك في السماع فشاذٌّ لا يقاس عليه ولا يعتد به، كقراءة من قرأ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ [٤٢]، بفتح (أنّهم) مع اللام، ولا تدخل اللام أيضاً في خبر غير (أنّ)، فلا تقول: كأنّ زيدًا لقائمٌ، ولا لعلّ زيدًا لقائم، ولا ليت زيدًا لقائم. وهذه متفقٌ عليه بين النحاة [٤٣]، ووقع الخلاف في دخول هذه اللام على خبر (لكنّ) فقد ذكر الشاطبي أنه لا تقول: لكن زيدًا لقائمٌ وهذا مذهب البصريين وهو رأى ابن مالك في حين ذهب الكوفيون إلى جوازه. والصحيح مذهب أهل البصرة للقياس والسماع فـ "أمّا القياسُ فلأنّ هذه اللامَ إما لام الابتداء وإما لام اختلاف المذهبين، وأيّ ذلك كان فلا يستقيم دخولها في خبر لكن، وذلك لأنّها إنْ كانت لامَ الابتداءِ فإنّما حَسُن دخولُها مع إنّ لموافقتها لها في المعنى؛ إذ كلٌّ منهما للتأكيد، وأمّا (لكنّ) فمخالفةٌ لها في المعنى. وإنْ كانت لام القَسَمِ فإنّما حَسُن دخولها مع (إنّ) لأنَّ كلّ واحدةٍ منهما تقع جوابًا للقسم، و(لكن) مخالفةٌ للّام في ذلك؛ لأنّها لا تقع في جواب القسم، فكان الواجب أنْ لا تدخل في خبر(لكن) البتّةَ. وأمّا السماعُ فمعدُومٌ، فلا مستَنَدَ لجواز لحاقها مع (لكنّ)" [٤٤]. ومن ثمّ امتنع دخول اللام في خبر غير (إنّ)، والعلة في امتناع اللام من الدخول على خبر هذه الحروف سوى (إنّ) المكسورة هي أنّ الحروف (ليت ولعل وكأن ولكن) سوى (إنّ) المكسورة قد غيرن معنى الابتداء [٤٥] فكان اختلاف المعنى بين اللام التي هي للابتداء وبين أخوات كان اللواتي لكل منهن معناها سبب في منع دخول اللام عليها.

المبحث الثاني: التراكيب الممتنعة في المنصوبات:

١. مسألة مجيء خبر ظنَّ أخواتها ظرفاً:

قال ابن جني: "وَفِي الظّرْف ظَنَنْت زيدا فِي الدَّار وكما لَا تَقول زيد قَامَ عَمْرو فَكَذَلِك لَا تَقول ظَنَنْت زيدا قَامَ عَمْرو حَتَّى تَقول فِي دَاره أَو عِنْده أَو نَحْو ذَلِك" [٤٦].

ظن واخواتها من الافعال النواسخ التي تدخل على المبتدأ فتنصبهما على المفعولية كما قال ابن هشام [٤٧] لما كان أصل مفعولي ظن مبتدأ وخبر، فما مُنع عنهما اي المبتدأ والخبر مُنع عليهما، "والمفعول الثاني كأخبار المبتدأ من المفرد والجملة والظرف، فالمفرد يستبين نصبه هاهنا كما يستبين رفعه، والجملة والظرف لا يستبين إعرابهما في الموضعين، بل الحكم على المحل" [٤٨]، فالمفعول المفرد يأتي منصوباً على المحل، أمّا الجملة والظرف فلا بد أنْ يربطهما بالأول رابط يدلُّ على الإخبار عنه والا لم يصح الكلام لعدم حصول الفائدة من الكلام، وقد ذكر ابن الاثير أنّه لا بدّ في المفعول الثّاني إذا كان جملة، من وجود ضمير يعود إلى الأوّل، مثل ما أشترط ذلك في أخبار المبتدأ، حتّى ينتظم الكلام [٤٩] فكما لم تحصل الفائدة من قولنا (زيدٌ قام عمرو) [٥٠] لم تحصل هنا لخلو المفعول الثاني من الضمير الذي يربط بين المفعول الاول والثاني اللذين أصلهما مبتدأ وخبر.

٢. مسألة مجيء ظرف المكان مخصوصاً:

قال ابن جني: "وَلَو قلت سرت الْبَصْرَة وَجَلَست الْكُوفَة لم يجز؛ لِأَنَّهُمَا مخصوصتان وَلَيْسَ فِي الْفِعْل دَلِيل عَلَيْهِمَا فَإِن قلت سرت إِلَى الْبَصْرَة وَجَلَست فِي الْكُوفَة صحت الْمَسْأَلَة لأجل دُخُول فِي فِيهَا" [٥١].

تنقسم الافعال المتعدية الى ما يتعدّى بنفسه وما يتعدى بغيره، فإذا تعدّى الفعل بغيره لا يجوز حذف ما يصل به الى المتعدى اليه، فإذا تعدى الفعل بظرف المكان لا يجوز حذف حرف الجر الذي يتعدى به قال ابن الخباز: "إنّ حرف الجر بعبرة كالجزء من الاسم، لأنه متصل به، ولا يجوز الفصل بينهما. وبعبرة كالجزء من الفعل، لأنّ به تعدى إلى الاسم، فلو حذف لكان إجحافاً بالفعل والاسم" [٥٢] فلما كان الحرف كالجزء من الاسم،

وكالجزء من الفعل لم يجز حذفه، فإذا حُذف لم يدل الفعل عليهما لعدم دخول الفعل في الظروف جاء من أنواع ظروف المكان المبهم وهو الذي افتقر إلى غيره لبيان صورة مسماه [٥٣] على ذلك يبقى الظرف غير تام المعنى الا بدخول حروف الجر عليه.

٣. مسألة تقدم الحال:

قال ابن جني: "وَلَو قلت قَائِما هَذَا زيد لم يجز لِأَن هَذَا لَا يتَصَرَّف وَتقول زيد فِي الدَّار قَائِما فتنصب قَائِما على الْحَال بالظرف وَلَو قلت زيد قَائِما فِي الدَّار لم يجز لِأَن الظَّرْف لَا يتَصَرَّف وَتقول مَرَرْت بزيد جَالِسا وَلَو قلت مَرَرْت جَالِسا بزيد وَالْحَال لزيد لم يجز لِأَن حَال الْمَجْرُور لَا يتَقَدَّم عَلَيْهِ وَتقول مَرَرْت بهند جالسةً وَلَا يجوز مَرَرْت جالسة بهند لِأَن حَال الْمَجْرُور لَا يتَقَدَّم عَلَيْهِ" [٥٤].

قوله:(قائمًا هذا زيد، زيد قائمًا في الدار) الحال حقه أنْ يتأخر على العامل فيه ولكن قد يتقدم عليه، قال السيرافي: "العامل في الحال إذا كان ظرفا أو إشارة أو تنبيها لم يتقدم الحال عليه، لا تقول: زيدٌ قائماً في الدار، ولا قائماً زيد في الدار، ولا قائماً في الدار زيد، ولا قائماً هذا زيد، وإنّما يتقدّم الحال على العامل إذا كان العامل فيها فعلاً، كقولك: راكباً مرّ زيد، وراكباً مرّ الرجل؛ لأنَّ الظروف والإشارة لا تتصرف كتصرف الفعل، فضعف عملها في ما قبلها، وإنْ كانت قد أنزلت منزلة الفعل في كونها خبراً للاسم"[٥٥] فلقصور ما ذُكر عن الفعل في العمل لم يجز تقديم الحال على العامل فيه.

وقوله: (مررت جالسًا بزيد، مررت جالسةً بهند) يتقدم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب ولا خلاف في ذلك. أمّا تقدم الحال على صاحبه المجرور بالحرف ففيه خلاف، وذهب ابن مالك إلى أنّه لم يختلف في امتناع تقدم حال المضاف إليه على المضاف كقولك: (أعجبني ذهاب زيد راكباً)، ويرى أنّ أكثر النحويين يقيسون المجرور بحرف الجر على المجرور بالإضافة فيلحقه به في امتناع تقدم حاله عليه. فلا يجيزون في نحو: (مررتُ بهندٍ جالسةً): (مررتُ جالسةً بهندٍ)، وذكر أنّ أبا علي الفارسي قد أجاز ذلك. وأيد رأيه معللاً أنّ المجرور بحرف مفعول به في المعنى ومن ثمّ لا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به [٥٦] ومنهم من منع تقدم الحال على صاحبه المجرور وهو مذهب الجمهور، وعلّة منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فلذلك كان حقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة نفسها، لكن الذي منع ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضًا عن الاشتراك في التعدية إلى شيئين في الواسطة الواحدة التزام التأخير [٥٧]، وذكر ابن مالك أيضاً أنه قد تقدم الحال عليه كما ورد في قراءة من قرأ [٥٨]: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [٥٩]، بنصب (مطويات)[٦٠] إذ تقدم الحال (مطويات) على صاحبه المجرور (يمينه) على هذه القراءة.

٤. مسألة حذف يا النداء:

قال ابن جني: "لا يجوز أن تقول يَا أَيهَا زيد أقبل وَلَا تَقول رجل أقبل لِأَنَّهُ يجوز أَن تَقول يَا أَيهَا الرجل أقبل وَلَا تَقول هَذَا أقبل لِأَنَّهُ يجوز أَن تَقول يَا أَيُّهذا أقبل" [٦١].

ذكر المبرد في (باب ما يجوز أَن تحذف مِنْهُ عَلامَة النداء وَمَا لَا يجوز ذَلِك فِيهِ): "فجملة هَذَا أَن كل شَيْء من الْمعرفَة يجوز أَن يكون نعتا لشَيْء فدعوته أَن حذف (يَا) مِنْهُ غير جَائِز لِأَنَّهُ لَا يجمع عَلَيْهِ أَن يحذف مِنْهُ الْمَوْصُوف وعلامة النداء؛ وَذَلِكَ أَنه لَا يجوز أَنْ تَقول: رجل أقبل وَلَا غُلَام تعال وَلَا هَذَا هَلُمَّ وَأَنت تُرِيدُ النداء وَذَلِكَ أَنه لَا يجوز أَن تَقول رجل أقبل لِأَن هَذِه نعوت أي تَقول يَا أَيهَا الرجل وَيَا أَيهَا الْغُلَام وَيَا أيهذا لِأَن أيا مُبْهَم والمبهمة إِنَّمَا تنْعَت بِمَا كَانَ فِيهِ الْألف وَاللَّام أَو بِمَا كَانَ مُبْهما مثلهَا" [٦٢]، إذ لا يجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء لأنّ ذلك سيكون إجحافاً في الحذف، لذلك يرى ابن يعيش أنّه يجوز حذفُ حرف النداء ممّا لا يوصَف به (أيٌّ)، وقد جعل ذلك شرطًا في جوازِ حذفه لا سبباً وعلة للحذف. ومن النحاة من جعل ذلك علّة؛ وإنّما هو اعتبارٌ وتعريفٌ للموضع الذي يُحذف منه حرف النداء، فذهبوا إلى أنّ كلّ ما يجوز أن يكون وصفًا لـ (أيّ) ودعوتَه، فإنّه لا يجوز حذفُ حرف النداء منه؛ لأنّه لا يُجمع عليه حذفُ الموصوف وحذفُ حرف النداء

منه، فيكونَ هذا الحذف إجحافًا، فلذلك لا تقول: (رجلُ أقبلْ)، و(لا غلامُ تعالَ)، و(لا هذَا هَلُمَّ)، وأنت تريد النداءَ حتى يظهر حرفُ النداء [٦٣].

المبحث الثالث: مسائل متفرقة في مقدمات الكلام والتوابع:

١. مسألة وصف المعرفة بالنكرة:

قال ابن جني: "وَلَو قلت مَرَرْت بزيدٍ ظريفٍ على الْوَصْف لم يجز لِأَن الْمعرفَة لَا تُوصَف بالنكرة" [٦٤].

النعت من التوابع التي تتبع المنعوت في حالته سواء في التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير، والإفراد والتثنية والجمع، والرفع والنصب والجر. ومن ثَمَّ تجب المطابقة بين الصفة والموصوف، وقد ذكر أبو علي الفارسي أنّ الصفة مثل الموصوف في التعريف والتنكير. ومن ثم فإنّ صفة المعرفة تكونُ معرفة، وصفة النكرة تكون نكرة. ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة ولا النكرة بالمعرفة لأن الصفة ينبغي أن تكون مطابقة للموصوف في المعنى [٦٥]، والعلة في امتناع وصف المعرفة بالنكرة هو لوجود الاختلاف بينهما فالنكرة تدل على الشيوع والعموم، فهي كالجمع. والمعرفة تدل على الخصوص، فهي كالواحد. فكما لا يجوز وصف الواحد بالجمع، ولا الجمع بالواحد، فكذلك لا يجوز وصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة [٦٦] وقد أجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة، قال المرادي: "وأجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة. وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف، كقول النابغة [٦٧]:

... ... في أَنْيَابِهَا السّم نَاقِعُ

والصحيح مذهب الجمهور، وما أوهم خلافه مؤول" [٦٨]، فاشترط النحاة أنْ يوافق المتبوع في التعريف والتنكير، فعندما جاء المنعوت (زيد) معرفة لم يجز أنْ يكون النعت (ظريف) نكرة. فالمعرفة يجب أنْ توصف بالمعرفة، والنكرة يجب أنْ توصف بالنكرة.

٢. مسألة اشتمال الصلة على رابط يعود على الموصول:

قال ابن جني: "وَلَا تَقول الَّذِي مَرَرْت زيد لانفصال الضَّمِير من الْفِعْل واتصاله بِالْبَاء وَلَو قلت ضربت الَّذِي قَامَت هِنْد لم يجز لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْجُمْلَة ضمير يعود على الْمَوْصُول من صلته ... وَلَو قلت ضربت الَّتِي سَوْطًا أَخُوهَا جَعْفَر لم يجز لِأَنَّك فصلت بِالسَّوْطِ ... سَوْطًا مَرَرْت بِالَّذِي ضَربته لم يجز لِأَنَّك قدمت السَّوْط وَهُوَ مَنْصُوب بِمَا فِي الصِّلَة على الْمَوْصُول" [٦٩].

لابد للاسم الموصول من عائد عليه في جملة الصلة يوافقه في المعنى فلا يجوز (الذي مررت زيد، ضربت الذي قامت هند) والمراد (الذي مررت به زيد، ضربت الذي قامت به هند) قال ابن مالك:

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ [٧٠]

فأوجب في صلة الموصول من اشتمالها على ضمير يعود على الاسم الموصول ليربط بين الاسم الموصول والصلة فحذف الضمير يؤدي قطع الصلة عن الاسم الموصول. ويرى ابن الخباز أنه لا يجوز حذف العائد من الصلة، لأنه هو الذي يقول بربطها بالموصول، فحذفه يقطع ما بينها وبينه [٧١].

ومما يمنع في التراكيب الفصل بين الموصول والصلة بأجنبي، فإنّ "الموصولُ والصلةُ كَجُزأَي اسم فَلهما ما لهما من ترتيب ومنع وفصل بأجنبي إلا ما شذَّ فلا يُتْبع الموصولُ ولا يُخبر عنه ولا يُستثنى مِنه قَبل تمام الصِلة. أو تقدير تمامها" [٧٢] ففي قولهم: (ضربت التي سوطا اخوها جعفر) فصل بين الموصول (التي) وبين الصلة (أخوها) بـ(سوط) وعلل ابن الخباز ذلك بالفصل بـ(السوط) وهو أجنبي بين الصلة والموصول ولتستقيم صحة المسألة يجب أن يقال: ضربت التي أخوها جعفر سوطًا، أو ضربت سوطًا التي أخوها جعفر، أو سوطًا ضربت التي أخوها جعفر [٧٣]، وبيان ذلك بتقرير أنّ "للموصول مع الصلة شبهًا بشطري الاسم، وأشبه الأسماء منهما المركب تركيب مزج كبعلبك، فإنّ المفرد مباين لهما بعدم التركيب والمضاف والجملة مباينان لهما بتأثير صدريهما في عجزيهما، والمركب تركيب مزج خال من تلك المباينات فكان شبههما به أولى بالاعتبار" [٧٤]، لذا كان الفصل بين

الموصول والصلة مثل الفصل بين أجزاء الاسم الواحد إذا ما ركّب تركيب مزج أو تركيب إضافة، ومن ثم امتنع الفصل بينهما كما امتنع الفصل بين الأجزاء الاسم الواحد.

٣. مسألة وجوب الاخبار في صلة الموصول:

قال ابن جني: "وَلَو قلت جَاءَنِي الَّذِي هَل قَامَ غُلَامه لم يجز لِأَن الِاسْتِفْهَام لَا يدْخلهُ صدق وَلَا كذب... لَو قلت الَّذِي يَوْم الْجُمُعَة زيد لم يجز لِأَن ظروف الزَّمَان لَا تكون صلات للجثث" [٧٥].

يلزم في صلة الموصول أن تكون جملة خبرية فلا يجوز (جاءني الذي هل قام غلامه) لوقوع الصلة جملة استفهامية واسلوب الاستفهام انشائي طلبي لا يراد به الاخبار فلا تحتمل الصدق والكذب، وإنّ صلة الموصول انما جاءت لإيضاح الموصول والاخبار عنه، إذ يرى ابن هشام: أنّ الصِّلَة على ضَرْبَيْنِ جملَة وَشبه جملَة والصلة الْجُمْلَة على ضَرْبَيْنِ اسمية وفعلية، وَشَرط هذه الصلة الجملة أَمْرَانِ أَحدهمَا أَن تكون خبرية أَعنِي مُحْتَملَة للصدق وَالْكذب [٧٦].

وكما لم يجز في الاستفهام ان يكون صلة لأنه لا يخبر به كذلك ظرف الزمان فلا نقول (الذي يوم الجمعة زيد) لأن ظرف الزمان لا يكون صلة للجثث، وإنما يكون صلة للأحداث فهو لا يؤدي وظيفة صلة الموصول في الاخبار عن الموصول، وذهب ابن الأثير إلى أنّه يجوز أن يكون صلة دون ظرف الزمان، فتقول: الّذي في الدار زيد، ولا تقول: الّذي يوم الجمعة زيد؛ لأنّ ظروف الزمان لا تكون صلة للجثث كما لا تكون خبراً عنها، فإن جعلت الّذي صفة للحدث جاز أن تكون صلته ظرف الزمان فتقول: الذي قام يوم الجمعة زيد، وعجبت من القيام الّذي يوم الجمعة؛ لأن ظروف الزمان تكون صلة للأحداث، فإن وصلت الّذي بظرف مكان، وكان وصفاً للجثث أو للحدث صحّت المسألة، تقول: عجبت من زيد الّذي خلفك، ومن القتال الذي عندك، كما كان ذلك جائزاً في الخبر والوصف والحال [٧٧]، فكما لم يصح أنْ يقع ظرف الزمان خبراً عن الجثث لم يصح أن تكون الصلة ظرف زمان وصفة للجثث.

٤. مسألة الاختلاف بين المعطوف عليه والمعطوف:

قال ابن جني: "لَا تسْتَعْمل فِي الْعَطف إِلَّا بعد النَّفْي وَلَو قلت قَامَ زيد لَكِن عَمْرو لم يجز" [٧٨].

استعملت (لكن) للعطف واستوجبت في عطفها أن تكون منفية قال ابن الاثير: "وأمّا (لكن): فإنّها للاستدراك، وهي تعطف في النّفي مفرداً على مفرد، مثبتة للثاني ما نفي عن الأوّل، نحو: ما قام زيد لكن عمرو، فإنْ دخلت في موجب احتاجت إلى جملة بعدها، تقول: قام زيد لكن عمرو لم يقم، ولو قلت: قام زيد لكن عمرو، لم يجز؛ ولذلك ذهب يونس إلى أنّها غير عاطفة؛ لدخول الواو عليها في قولك: ما قام زيد ولكن عمرو" [٧٩] فإذا كان الاول مثبت والثاني مثبت لم يتم المعنى ولم تثبت للثاني ما نفي عن الاول فالثاني (عمرو) يحتاج الى تقدير عامل فيه وفي قولنا (قام زيدٌ لكن عمرو) لم يجز تقدير عامل "لِأَنَّك إِن قدرت لَكِن قَامَ عَمْرو وَلم يكن الثَّانِي مُخَالفا للأوَّل وأنْ قدرت لَكِن مَا قَامَ عَمْرو لم يَصح لأَنَّك قدرت مَعَ الْعَامِل مَا لَيْسَ بعامل" [٨٠] فيجب أنْ يكون منفياً فنقول: (ما قام زيدٌ لكن عمرو) اي؛ لكن قام عمرو. تم المعنى فاثبت للثاني ما نفي عن الاول.

قال ابن جني: "وَلَا تَقول مَاتَ زيد وَالشَّمْس لِأَن الشَّمْس لَا يَصح مَوتهَا وَتقول قَامَ زيد وَقعد لَا تفاق زمانهما وَلَا تَقول يقوم زيد وَقعد لاخْتِلَاف زمانهما" [٨١].

قوله: (مات زيد والشمس) الأصل في العطف أنْ يتفق المعطوف والمعطوف عليه في الحال فإذا اختلفا لم يصح العطف بينهما ويرى ابن يعيش أنّه لو قلت: (مات زيدٌ والشمسَ)، أي: مع الشمس، لم يصحّ؛ لأنّه لا يصحّ عطف (الشمس) على (زيد) الذي أسند إليه الموتُ، إذ لا يصحّ في الشمس الموت [٨٢] فـ(الشمس) لا يصح الموت فيها بخلاف حال (زيدٍ) فلما اختلف الحال بينهما منع العطف على هذا النحو.

ومن التراكيب الممتنعة في باب العطف في الاختلاف بين المعطوفين قوله: (يقوم زيد وقعد) فكما يجب أنْ يتفق المعطوف مع المعطوف عليه في الحال وجب اتفاقهما في الزمن فلا يصح العطف والمتعاطفان متخلفان في الزمن، ذلك أنّ "الأفعال المعطوفة في الأصل، إذا كان الأول ماضياً فالمعطوف عليه ينبغي أن يكون ماضياً

مثله، وإذا كان مضارعاً فكذلك أيضاً، ولهذا أصّلوا في باب العطف أنك تعطف الاسم على الاسم إذا اتفقنا في الحال، والفعل على الفعل إذا اتفقا في الزمان فتقول: قامَ زيدٌ وقعدَ، ولا تقول: يقومُ زيدٌ وقعدَ، ولا عكسه، فينبغي على هذا الأصل أن يراعي تشابه الفعلين في الزمان، فيقع قبل (أو) مستقبلٌ كما وقع بعدها مستقبل، فتقول: لانتظرنه أو يقدم، ولا تقول: انتظرته أو يقدم" [٨٣] فاختلاف الزمن يعني اختلاف وقت حدوث الفعل. والفعل (يقوم) مضارع يعني أن الفعل يحدث الآن وما زال مستمرا، أما الفعل (قعد) فعل ماضٍ اي انقضى وانتهى. فلما تباينا في وقت حدوث الفعل منع العطف بينهما.

٥. مسألة التعجب فيما دلّ على لون أو عيب:

قال ابن جني: "لَا تَقول من الْحمرَة مَا أحمره وَلَا من الصُّفْرَة مَا أصفره وَلَا من الْحول مَا أحوله وَلَا من العرج ما أعرجه فَإِن أردْت ذَلِك قلت مَا أَشد حمرته وَمَا أقبح حَولَهُ وعرَجَهُ" [٨٤].

يكون التعجب بصيغة (ما افعله) و(افعل به) في الافعال الثلاثية ليس بلون ولا عيب. ومنع التعجب على هذه الصيغة فيما هو فوق الثلاثي وفيما دل على لون أو عيب. وقد افرد سيبويه لذلك بابا سماه (باب ما لا يجوز فيه ما افعله) فقال فيه: "وذلك ما كان أفعل وكان لوناً أو خلقةً. ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره ولا ما أبيضه. ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه" [٨٥].

ومنع ذلك لأن التعجب لا يؤدي الغرض على هذا الوجه؛ إذ إنّ الْغَرَض مِنْ التعجب أَن يصير مَا كَانَ فَاعِلاً مَفْعُولاً كما في قولنا حَسُن زيدٌ وتبني مِنْهُ (ما أحسن زيدا) [٨٦] وعلى ذلك يحمل ما دلّ على لون أو عيب فالهمزة في (افعله) و(أفعل) إنّما هي للتعدية وعند التعجب على بهاتين الصيغتين يؤدي الى خلل في أصل المتعجب منه قال ابن الوراق: "وَمَا زَاد على الثلاثي من الْأَفْعَال فِي بَاب الِاسْتِعْمَال لم يجب أَن يبْنى مِنْهَا فعل التَّعَجُّب لِأَن ذَلِك يُؤَدِّي إِلَى إِسْقَاط الزَّوَائِد مِنْهُ حَتَّى يرجع إِلَى ثَلَاثَة أحرف، ثمَّ تدخل عَلَيْهِ همزَة التَّعَدِّي، وَإِسْقَاط الزَّوَائِد مِنْهُ يبطل مَعْنَاهُ، فَلهَذَا لم يجز أَن يبْنى من الألوان" [٨٧].

فالتعجب يكون بجلب الواسطة فيما لم يصح فيه (ما أفعله) و(أفعل به) قال ابن عقيل: "يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشد ونحوها" [٨٨]، وعلى الرغم ممّا تقدم من منع ما أحمره وأشباهه، فقد أجاز الكسائي وهشام: ما أَحْمَرَه! من الحُمرة، غير إنّ الأجود عندهما: ما أَشَدَّ حُمرتَه [٨٩].

الخاتمة ونتائج البحث:

في ختام هذا البحث أسجل النتائج الآتية:

١. اعتماد ابن جني في منع بعض التراكيب على السماع وما ورد من النظائر الشعرية والنثرية من كلام العرب.

٢. كان ابن جني كثيراً ما يحتكم إلى القواعد النحوية التي وضعها النحاة أنفسهم في منع التراكيب اللغوية ومنع ورودها في الكلام العربي.

٣. احتكم ابن جني إلى الفائدة الناتجة من كلام العرب في تجويز التراكيب وعلى العكس من ذلك منع لعض التراكيب لعدم حصول الفائدة التي هي الغرض الأساس عند النحاة للكلام.

٤. لجأ ابن جني إلى القياس في منع بعض التراكيب، فقاس على بعض التراكيب الممتنعة ليصدر حكمه بمنع التراكيب المقيسة على تلك التراكيب المقاسة.

٥. اعتمد ابن جني على آراء النحاة الذين سبقوه في إصدار أحكام المنع على بعض التركيب اللغوية ولا سيما الخليل وسيبويه والمبرد.

وبعد هذه الرحلة وقفت فيها على جملة من التراكيب التي منع ابن جني ومن قبله النحاة استعمالها معتمداً على الأسس التي يقوم عليها نظام اللغة حاولت أن أفصل القول في هذه التراكيب أرجو أن أكون قد أصبت فيها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين

الهوامش:

(١) الصحاح:١٣٨/١ (ركب).
(٢) أنوار الربيع: ٥٩، وينظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي: ٦٤.
(٣) التعريفات: ١٦٦.
(٤) مفتاح العلوم: ٣٧.
(٥) ينظر: الكتاب: ٢٣/١، ٢٣، ١٣٦/١، بناء الجملة العربية: ٢١، ٣٠، مفهوم الجملة عند سيبويه: ٢٦.
(٦) ينظر: المقتضب: ٢\ ٦٨. ٦٩، ١٠٨/٤.
(٧) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٥٨، ٦٤.
(٨) ينظر: المسائل العسكريات: ٨٣.
(٩) ينظر: شرح الرضي: ٣٣/١، الجملة العربية: ٢٧.
(١٠) ينظر: الجملة العربية تألفها وأقسامها: ٤، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٥.
(١١) الكتاب: ٢٣/١.
(١٢) ينظر: الكتاب: ٣٣/١-٣٤.
(١٣) اللمع في العربية: ٥٣.
(١٤) المقتضب: ١٢٧/٤ – ١٢٨.
(١٥) الفية ابن مالك: ١٧.
(١٦) شرح ابن عقيل: ٢٠٣/١.
(١٧) الإيضاح العضدي: ٤٣.
(١٨) ينظر: شرح المفصل: ٢٣٣/١.
(١٩) ينظر: أسرار العربية: ٧٦.
(٢٠) اللمع في العربية: ٢٨.
(٢١) ينظر: أوضح المسالك: ١٩٣/١.
(٢٢) ينظر: علل النحو: ٢٦٧.
(٢٣) نتائج الفكر: ٣٢٩.
(٢٤) ينظر: توجيه اللمع: ١١٤.
(٢٥) اللمع في العربية: ٣٧.
(٢٦) الكتاب: ٤٧/١ – ٤٨.
(٢٧) ينظر: المصدر نفسه: ٤٨/١.
(٢٨) ديوان القطامي: ٣١.
(٢٩) ينظر: توجيه اللمع: ١٣٧
(٣٠) ينظر: الافعال الناسخة: ٤٢
(٣١) المصدر نفسه: ٤٢.
(٣٢) ينظر: اللمع في العربية: ١٠٢
(٣٣) ينظر: المقتضب: ٢٦١/١.
(٣٤) توجيه اللمع: ٣٠٩
(٣٥) ديوان الفرزدق: ٢٦٢.
(٣٦) شرح ابن عقيل: ١٠١/١
(٣٧) ينظر: توجيه اللمع:٣٠٩
(٣٨) اللمع في العربية: ٤٢.
(٣٩) كتاب اللامات: ٧٢، ورصف المباني: ٣٠٨.
(٤٠) سورة إبراهيم: آية: (٨).
(٤١) شرح المفصل: ٦٣/٨، والجنى الداني:١٦٠.
(٤٢) لم أقف على هذه القراءة في كتب القراءات الشاذة، وهي في التبيان في إعراب القرآن: ٩٨٣/٢.
(٤٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٤٤/٢.
(٤٤) المصدر نفسه: ٣٤٤/٢ – ٣٤٥.
(٤٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٢٠/١
(٤٦) اللمع في العربية: ٥٣.
(٤٧) ينظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك: ٢٨/٢.
(٤٨) توجيه اللمع: ١٨٠.
(٤٩) ينظر: البديع في علم العربية: ٤٥٠/١.
(٥٠) ينظر المبحث الاول: مسألة وقوع الخبر جملة مع خلوه من الرابط.
(٥١) اللمع في العربية: ٥٧.
(٥٢) توجيه اللمع: ١٧٤.

(٥٣) ينظر: شرح شذور الذهب: الجوجري، ٢/ ٤٣٥.
(٥٤) اللمع في العربية: ٦٣.
(٥٥) شرح كتاب سيبويه: ٤٥٢/٢.
(٥٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٤٤/٢.
(٥٧) ينظر: شرح التصريح: ٥٨٩/١.
(٥٨) ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ١٣١.
(٥٩) سورة الزمر: ٦٧.
(٦٠) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٣٣/٢.
(٦١) اللمع في العربية: ١٠٨-١٠٩
(٦٢) المقتضب: ٢٥٨/٤ – ٢٥٩.
(٦٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٦٢/١.
(٦٤) اللمع في العربية: ٨٣.
(٦٥) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٧٥.
(٦٦) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤١٧/١.
(٦٧) ديوان النابغة: ٥٤.
(٦٨) توضيح المقاصد: ٩٥٠/٢.
(٦٩) اللمع في العربية: ١٩٠-١٩١.
(٧٠) ألفية ابن مالك: ١٢٨.
(٧١) ينظر: توجيه اللمع: ٤٩٨.
(٧٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٣٨.
(٧٣) ينظر: توجيه اللمع: ابن الخباز: ٤٩٨.
(٧٤) تمهيد القواعد: ٧٧٤/٢.
(٧٥) اللمع في العربية: ١٩١.
(٧٦) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٠٧-١٠٨.
(٧٧) ينظر: البديع في علم العربية: ٢٤٨/٢.
(٧٨) اللمع في العربية: ٩٣.
(٧٩) البديع في علم العربية: ابن الاثير، ج١، ص ٣٦٤.
(٨٠) اللباب في علل الاعراب والبناء: ٤٢٨/١.
(٨١) اللمع في العربية: ٩٥.
(٨٢) ينظر: شرح المفصل: ٤٥٧/٤.
(٨٣) المرتجل في شرح الجمل: ٢٠٨.
(٨٤) اللمع في العربية: ١٣٨.
(٨٥) الكتاب: ٩٧/٤.
(٨٦) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب: ١/ ١٩٩-٢٠٠
(٨٧) علل النحو: ٣٢٨.
(٨٨) شرح ابن عقيل ١٧٥/٣.
(٨٩) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢٣٣/١٠.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢ هـ): د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، د. ت.

أسرار اللغة: أبو البركات الانباري (ت: ٥٧٧ هـ)، دار الارقم بن ابي الارقم، ط ١، ١٤٢٠ هـ/١٩٩٩م.

إعراب الجمل وأشباه الجمل: د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

الأفعال الناسخة: حمدي كوكب، دار البحوث والإعلام، ط ١، ٢٠٠٨م.

ألفية ابن مالك: ابن مالك الطائي (ت: ٦٧٢ هـ)، دار التعاون، مكة المكرمة، د. ت.

أنوار الربيع في أنواع البديع: ابن معصوم المدني (١١٢٠هـ)، تح: شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف، ط١، ١٩٦٨م.

أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

الإيضاح العضديّ: أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، الرياض، ١٩٨٠م.

البديع في علم النحو: ابن الأثير الجزري (ت: ٦٠٦ هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة ام القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٠ هـ

بناء الجملة العربية: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب - القاهرة، ٢٠٠٣م.

التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبريّ (٦١٦ هـ) تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين، المنصورة، مصر، ط ١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ابو حيان الاندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ودار كنوز إشبيليا – الرياض، ط ١، ١٩٩٧ م، ٢٠١٣ م.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك الأندلسي (ت: ٦٧٢ هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.

التعريفات: الشريف الجرجاني (٨١٦ هـ) دار الفكر - بيروت، ط ١، ١٤٢٦ هـ- ٢٠٠٥ م.

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ)، تح: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

توجيه اللمع: أحمد بن حسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي دار السلام، مصر، ٢٠٠٧م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩ هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م.

الجملة العربية تأليفها وأقسامها: د. فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي – بغداد، ١٩٩٨م.

الجملة العربية (مكوناتها، أنواعها، تحليلها): د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب. القاهرة، ط ٤، ٢٠٠٧م.

الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

ديوان الفرزدق، همام بن غالب، دار صادر، بيروت ١٩٦٦م.

ديوان القطامي: تح: د. إبراهيم السامرائي، ود. أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.

ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: وشرح كرم البستاني، دار صادر، بيروت، د. ت.

رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي (ت: ٧٠٢ هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخرَّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥م.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل الهمذاني (ت: ٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط ٢٠، ١٩٨٠م.

شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري (ت: ٩٠٥ هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر، د. ت.

شرح الكافية الشافية: ابن مالك الأندلسي، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط ١، ١٩٨٢م.

شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش (ت: ٦٤٣ هـ)، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ)، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط ١، ١٩٧٧م.

شرح شذور الذهب للجوجري: محمد بن عبد المنعم الجَوجَري (ت: ٨٨٩ هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٤م.

شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: ابن مالك الأندلسي، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.

شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٣م.

شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، ٢٠٠٨م.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري (٣٩٨ هـ)، تح: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٢، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

الظواهر اللغوية في التركيب النحوي: د. علي أبو المكارم، القاهرة الحديثة للطباعة - القاهرة، ط ١، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٨م.

علل النحو لابن الوراق: ابن الوراق (ت: ٣٨١ هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

الكتاب: سيبويه (ت: ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط ٣، ١٩٨٨.

اللامات: أبو القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧ هـ)، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦ هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

مختصر في شواذ القراءات: ابن خالويه الحسين بن أحمد (ت: ٣٧٠ هـ)، عني بنشره: برجستراسر، دار الهجرة، د. م، د. ت.

المرتجل في شرح الجمل: ابن الخشاب (ت: ٥٦٧ هـ)، تح: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.
المسائل العسكريات: أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ)، تح: د. علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد، ط ٢، ١٩٨٢م.
مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر السكاكي (٦٢٦ هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
مفهوم الجملة عند سيبويه: د. حسن عبد الغني جواد الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ)، تح: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
المقتضب: محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥ هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
نتائج الفكر في النَّحو: أبو القاسم السهيلي (ت: ٥٨١ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

Resources and References:

The Holy Quran.

Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Mawsili (D: 392 AH): Dr. Fayez Fares, House of Cultural Books - Kuwait, d. T.

Language secrets: Abu Al-Barakat Al-Anbari (D: 577 AH), Dar Al-Arqam bin Abi Al-Arqam, 1st edition, 1420 AH / 1999 AD.

Syntax of sentences and semi-sentences: d. Fakhr al-Din Qabawa, Dar al-Awza'i, Beirut, 4th edition, 1406 AH - 1986 AD.

Abrogating Verbs: Hamdi Kawkab, Dar Al-Resheesh and Information, 1st edition, 2008 AD.

Alfiyyah Ibn Malik: Ibn Malik Al-Ta'i (D: 672 AH), Dar Al-Ta'awun, Makkah Al-Mukarramah, d. T.

Anwar Al-Rabee fi Anwaat Al-Badi': Ibn Masum Al-Madani (1120 AH), edited by: Shaker Hadi Shukr, Al-Nu'man Press, Najaf, 1st edition, 1968 AD.

The clearest pathways to the millennium of Ibn Malik, Ibn Hisham al-Ansari, edited by: Yusuf al-Sheikh Muhammad al-Baqa'i, Dar al-Fikr for printing, publishing and distribution.

The humeral clarification: Abu Ali Al-Farsi (D: 377 AH), investigation: Dr. Hassan Shazly Farhoud, Dar Al-Ta'leef Press, Riyadh, 1980.

Al-Badi' in the science of grammar: Ibn al-Atheer al-Jazari (D: 606 AH), edited by: Dr. Fathi Ahmed Ali Al-Din, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah - Kingdom of Saudi Arabia, Edition: First, 1420 AH.

Arabic syntax: d. Mohamed Hamasa Abdel Latif, Dar Gharib - Cairo, 2003.

Al-Tibyan in the syntax of the Qur'an: Abu al-Baqa al-Akbari (616 AH), investigation: Saad Karim al-Faqi, Dar al-Yaqin, Mansoura, Egypt, 1st edition, 1422 AH - 2001 AD.

Appendix and supplementation in explaining the facilitation: Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam - Damascus, and Dar Treasures of Seville - Riyadh, 1st edition, 1997 AD, 2013 AD.

Facilitating Benefits and Completing the Purposes: Ibn Malik Al-Andalusi (D: 672 AH), Edited by: Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1967 AD.

Definitions: Al-Sharif Al-Jurjani (816 AH) Dar Al-Fikr - Beirut, 1st edition, 1426 AH - 2005 AD.

Introduction to the rules explaining the facilitation of benefits: Muhammad bin Yusuf bin Ahmed Al-Masry, known as the head of the army (D: 778 AH), edited by: Dr. Ali Mohamed Fakher and others, Dar Al-Salam, Cairo, Egypt.

Shining direction: Ahmed bin Hussein bin Al-Khabbaz, study and investigation: Prof. Dr. Fayez Zaki, Dar Al-Salam, Egypt, 2007.

Clarification of purposes and paths, explaining the millennium of Ibn Malik: Al-Hassan bin Qasim Al-Muradi (D: 749 AH), edited by: Abd al-Rahman Ali Suleiman, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1st edition, 1428 AH, 2008 AD.

Arabic sentence composition and divisions: d. Fadel Saleh Al-Samarrai, Scientific Academy Publications - Baghdad, 1998 AD.

Arabic sentence (components, types, analysis): Dr. Muhammad Ibrahim Obada, Library of Arts - Cairo, 4th edition, 2007 AD.

Al-Jana Al-Dani in the letters of meanings: Al-Hassan bin Qasim Al-Muradi, edited by: Dr. Fakhr al-Din Qabawah and Muhammad Nadim Fadel, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1413 AH - 1992 AD.

Diwan Al-Farazdaq, Hammam bin Ghaleb, Dar Sader, Beirut 1966 AD.

Diwan Al-Qatami: Edited by: Dr. Ibrahim Al-Samarrai, and Dr. Ahmed Wanted, House of Culture, Beirut, 1960.

Diwan Al-Nabigha Al-Dhubyani, investigation: Karam Al-Bustani explained, Dar Sader, Beirut, d. T.

Paving buildings in explaining the letters of meanings: Ahmed bin Abdel Nour Al-Malqi (D: 702 AH), investigation: Ahmed Muhammad Al-Kharrat, Publications of the Arabic Language Academy, Damascus, 1975 AD.

Explanation of Ibn Aqil on the Alfiya of ibn Malik, Ibn Aqbal Al-Hamdhani (D: 769 AH), investigation: Muhammad Mohiuddin Abdul Hamid, Dar Al-Turath - Cairo, 20th edition, 1980 AD.

Explanation of the statement on the clarification: Khaled bin Abdullah Al-Azhari (D: 905 AH), the Arab Book Revival House, Issa Al-Babi Al-Halabi, Egypt, d. T.

Explanation of Al-Kafiya Al-Shafia: Ibn Malik Al-Andalusi, investigation: Abdel Moneim Haridi, Dar Al-Ma'moun for Heritage, Makkah Al-Mukarramah, 1st edition, 1982 AD.

Explanation of the detailed: Ya'ish bin Ali bin Ya'ish (D: 643 AH), edited by: Emile Badi' Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1422 AH, 2001 AD.

Explanation of the calculated introduction: Taher bin Ahmed bin Babshath (D: 469 AH), edited by: Khaled Abdel Karim, Al-Mataba' Al-Asriyya - Kuwait, 1st edition, 1977 AD.

Explanation of the Golden Roots of Al-Jawjari: Muhammad bin Abd al-Mun'im al-Jawjari (D: 889 AH), edited by: Nawaf bin Jaza' al-Harthy, Deanship of Scientific Research, Islamic University, Madinah, Saudi Arabia, 1st edition, 1423 AH - 2004 AD.

Explanation of Umdat al-Hafiz and several al-Lafiz: Ibn Malik al-Andalusi, investigation: Adnan Abd al-Rahman al-Douri, Al-Ani Press, Baghdad, 1977 AD.

Explanation of Qatar dew and even echo: Ibn Hisham Al-Ansari, investigation: Muhammad Mohiuddin Abdul Hamid, eleventh edition, Al-Saada Press, Egypt, 1963 AD.

Explanation of Sibawayh's book: Abu Saeed al-Sirafi (D: 368 AH), edited by: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayed Ali, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 2008 AD.

Al-Sahah is the crown of the language and the authenticity of Arabic: Al-Jawhari (398 AH), edited by: Ahmed Abdel-Ghafour, Dar Al-Ilm for Millions - Beirut, 2nd edition, 1399 AH - 1979 AD.

Linguistic phenomena in grammatical structure: d. Ali Abu Al-Makarem, Modern Cairo for Printing - Cairo, 1st edition, 1387 AH - 1968 AD.

The grammatical ills of Ibn al-Warraq: Ibn al-Warraq (D: 381 AH), edited by: Mahmoud Jassem Muhammad al-Darwish, Al-Rushd Library, Riyadh, 1st edition, 1420 AH, 1999 CE.

Book: Sibawayh (d.: 180 AH), investigation: Abd al-Salam Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1988.

Lamas: Abu al-Qasim al-Zajaji (D: 337 AH), edited by: Mazen al-Mubarak, Dar al-Fikr, Damascus, 2nd edition, 1405 AH - 1985 CE.

The core in the ills of construction and syntax: Abu al-Baqa al-Akbari (D: 616 AH), edited by: Dr. Abd al-Ilah al-Nabhan, Dar al-Fikr - Damascus, 1st edition, 1416 AH - 1995 CE.

Abbreviated in Abnormal Readings: Ibn Khalawiyyah Al-Hussein Bin Ahmed (D: 370 AH), on behalf of his publication: Bergstrasser, Dar Al-Hijrah, d. M, d. T.

Al-Murtajil fi Sharh al-Jamal: Ibn al-Khashab (T.: 567 AH), Edited by: Ali Haidar, Damascus, 1972 AD.

Military issues: Abu Ali al-Farsi (377 AH), edited by: d. Ali Jaber Al Mansouri, University Press, Baghdad, 2nd edition, 1982 AD.

Key to Science: Yusuf bin Abi Bakr Al-Sakaki (626 AH), Edited by: Dr. Abdul Hamid Hindawi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, 1st edition, 1420 AH - 2000 AD.

The concept of the sentence at Sibawayh: d. Hassan Abd al-Ghani Jawad al-Asadi, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1428 AH - 2007 AD.

Al-Maqasid al-Shafia fi Sharh al-Khulasa al-Kafiyya: Abu Ishaq Ibrahim ibn Musa al-Shatibi (D: 790 AH), edited by: A group of investigators, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage at Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, 1st edition, 1428 AH - 2007 AD.

Al-Muqtadab: Muhammad ibn Yazid al-Mubarrad (D: 285 AH), edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Azimah, The World of Books, Beirut.

Results of Thought in Syntax: Abu al-Qasim al-Suhaili (D: 581 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1992.